

دولة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس

اتخاذنا قرار ترشيد النفقات حتى لا نلجأ للقروض

الدولة ماضية في خططها الإنمائية ونحمل المتبردين تبعات أي تصرفات تعيق عملية إعادة الاعمار في صعدة

هناك مؤشرات إيجابية في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز



حاوور / رئيس التحرير تصوير / توفيق الشرعي

حقت حكومة دولة الدكتور علي محمد مجور نجاحات مثيرة للإعجاب ليس فقط لقدرة على مواجهة كل المشاكل والتحديات التي طالت تحت الرماد ولم تظهر إلا خلال هذه الفترة سواء في البناء الاقتصادي والاجتماعي وفي شتى المجالات الأخرى. فخلال أقل من عامين شهد العالم تطورات سلبية وأزمات دراماتيكية عكست نفسها على كل دول المعمورة وشعوبها بما في ذلك اليمن. وداخلها واجهت حكومة مجور كوارث طبيعية وأعمال شغب وهتنة المتبردين هذا خلاف للتركة الكبيرة لقضايا الاراضي والمتقاعدين وأعمال الشغب والأرهاب وغيرها من القضايا الشائكة. لكن كل هذه المشاكل والأحداث الطارئة لم تكن الحكومة عن مواصلة نجاحاتها في عملية الإصلاحات وترجمة الخطط الخمسية بل وتنفيذ برنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية بنجاح مشهود. حقا لم تلتفت الحكومة للبحث عن مبررات وهي كثيرة لكنها مضت لاداء رسالتها الوطنية بصمت. «الميثاق» تترك القارى مع دولة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء في هذا الحوار المهم الذي يسلط فيه الضوء على كثير من القضايا الوطنية.

تقييم سياسة مكافحة الفقر؟!
رئيس الوزراء: سائدا من حيث انتهى السؤال.. مؤخرا وقف مجلس الوزراء أمام تقييم قدم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمستوى تنفيذ السياسات والبرامج الموجهة لمكافحة الفقر على مستوى كافة القطاعات وذلك وفقاً لاستراتيجية التقييم التي اقترها مجلس الوزراء في وقت سابق والتي تم إعدادها بالتعاون مع الأصدقاء الألمان.. دون شك أن تلك البرامج حققت الكثير من الآثار الإيجابية وساهمت في تراجع معدل الفقر من (41%) إلى حوالي (34%) وفنحت مجالات واسعة لاستصاص البطالة وتوفير فرص عمل كثيرة جداً ومتنوعة دائمة ومؤقتة.. ونود التأكيد أنه إلى جانب (75) ملياراً الخاصة بالرعاية الاجتماعية المباشرة فهناك أيضاً مشاريع كثيرة جداً تسعى إلى مكافحة الفقر ولا سيما في الريف الذي مازال معدل الفقر فيه مرتفعاً مقارنة بالمدن.. وذلك من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة فضلاً عن المشاريع المعتمدة في الموازنة العامة للدولة.. فعلى سبيل المثال نجد أن إجمالي عدد المشاريع التي نفذتها كل من المحافظات الاجتماعية ومشروع الأشغال العامة بلغت حتى منتصف العام الحالي أكثر من أحد عشر ألف مشروع تجاوزت كلفتها مئات المليارات من الريالات.. وفي إطار عملية التقييم لشبكة الأمان الاجتماعي فقد تم مؤخراً إقرار إدخال نظام الإقراض المسهل للأسر القادرة على العمل والإنتاج بما يكفل توفير مهنة مناسبة تدر الدخل المستمر لأفراد الأسر الفقيرة وتعمل في نفس الوقت على تحقيق الدور المنشود للأسر المنتجة في خدمة الاقتصاد والتنمية.

المجتمعات الريفية هي الأكثر حاجة لشبكة الأمان وننطق بـ ٧٥ ملياراً للرعاية المباشرة

هناك أكثر من ٣٥ إجراء لتطبيق قرار ترشيد النفقات ولن تمس الأجور والرتب

المناقصات من أخطر بؤر الفساد وقريباً سيتم الإعلان عن تشكيل لجنة عليا للرقابة على المناقصات

مصادر تضخمية أو زيادة حجم الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل الموازنة العامة لما يملكه ذلك من آثار سلبية على العملة الوطنية وزيادة حجم الدين وانعكاس ذلك مباشرة على السياسة النقدية والتضخمية.. قرار الحكومة بترشيد الإنفاق تضمن أكثر من (٣٥) إجراء لتحقيق هذه الغاية مع عدم المساس بالأجور والمرتبات حيث تم التركيز على خفض جميع بنود الموازنة العامة بنسبة (٥٠%) والتأكيد في نفس الوقت على تطوير عملية تحصيل الموارد الضريبية والجمركية والتركيز على تنمية دور القطاعات الإبرادية الأخرى.. وهذا القرار قابل للمراجعة والتعديل كل ثلاثة أشهر في ضوء تحسين مستوى تدفق الإيرادات بزيادة حجم الموارد سواء بارتفاع أسعار النفط الخام أو زيادة الإيرادات الأخرى.

الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد تتمثل بالتالي:

- تنفيذ قانون الاقراض بالذمة المالية
- إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد
- تشكيل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات
- الانضمام إلى الاتفاقية الدولية للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
- تشكيل المجلس الأعلى للشفافية
- التحضير لتشكيل اللجنة العليا للرقابة على المناقصات

لتقرير تقييم الأداء الحكومي في تنفيذ البرنامج للفترة أبريل ٢٠٠٧ - يونيو ٢٠٠٨ والذي أعدته الأمانة العامة لمجلس الوزراء في ضوء التقارير المرفوعة من الوزارات والجهات الحكومية الأخرى تبين أنه قد تم إنجاز (٧٥%) مما تم التخطيط له للعام الأول في حين الأداء متواصل لاستكمال ما تبقى من البرنامج للعام الحالي والذي نتوقع أن ييسر على نفس الوتيرة وهي دون شك نتيجة طيبة تحسب لهذه الحكومة التي تمكنت من تنفيذ ذلك خلال فترة وجيزة من الزمن رغم التحديات التي برزت في طريقها خارج برنامجها العام.. ومن أبرز النتائج التي حققتها الحكومة تلك المرتبطة بتعزيز استقلال القضاء والهيئة الاستثمارية وتنشيط الأداء الاقتصادي والاستثماري وكذلك مكافحة الفساد وفق الية عمل مؤسسية شفافة ومستقلة بما في ذلك تطوير نظام المناقصات والمزايدات وتأكيد استقلاليتها التامة في اتخاذ القرار دونما تدخل من الحكومة.. فضلاً عن تطوير نظام السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية وإنجاز أول انتخابات للمحافظين عبر الأطر المحلية المنتخبة من قبل الشعب إلى جانب إقرار الاستراتيجية الوطنية للانتقال إلى نظام الحكم المحلي

واسع الصلاحيات والعمل في نفس الوقت على زيادة حجم المخصصات المالية للسلطة المحلية بنسبة (٣٠٠%).. كما ركزت الحكومة في برامجها على توسيع شبكة الأمان الاجتماعي وبرامج التنمية المحلية وذلك للتحفيف من الفقر والاسيما في المجتمعات الريفية التي تشعر بانها أكثر حاجة لتلك المشاريع.. وتم اتخاذ عدد من الإجراءات لمعالجة الاختلالات في إدارة الموازنة العامة بما في ذلك وضع الحلول للتحفيف من حجم الدعم الذي يتدفق على المشتقات النفطية والأخذ بعين الاعتبار في هذه العملية عدم المساس بمصالح الشريحة الواسعة من أفراد المجتمع.. يضاف إلى ذلك الإجراءات العملية التي تم اتخاذها في مكافحة الفساد وتأكيد الشفافية والتي توجت بتبني قانون الذمة المالية وتشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات إلى جانب الانضمام إلى الاتفاقية الدولية للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتشكيل المجلس الأعلى للشفافية في غير ذلك من المهام والأعمال التي أنجزتها الحكومة في إطار تنفيذها للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.. ولا ننسى هنا المجالات الإضافية التي وضعتها الحكومة للتحفيف من آثار أزمة الغذاء العالمي خلال النصف الأول من العام الحالي وكذا الإجراءات المعالجة لمواجهة الأضرار التي خلفتها الأمطار والسيول على محافظات حضرموت والمهرة بالمنطقة الشرقية.

أقرت الحكومة مؤخراً ترشيد وخفض النفقات غير الضرورية ولا ترتبط بالتنمية.. ومنها قرار تقليص البعثات الدبلوماسية ووقف شراء السيارات والأثاث وغير ذلك.. فما الأليات التي وضعتها مجلسكم المقرر لتنفيذ مثل هذه القرارات التقشفية؟

رئيس الوزراء: جاء هذا القرار ليواكب المتغيرات الكبيرة في أسعار النفط الخام الذي تعتمد عليه الموازنة العامة للدولة بنسبة (٧٥%) تقريباً.. وكانت المادة السابعة من قانون ربط الموازنة العامة

للسنة المالية ٢٠٠٩ قد نصت على تفويض الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لخفض النفقات بما يتلاءم مع تدفق الموارد في حالة استمرار تراجع أسعار النفط الخام عن المقدّر للموازنة العامة (٥٥) للبرميل وما قدر المحافظة على العجز عند الحدود الآمنة.. أي أن الحكومة اضطرت لاتخاذ هذا القرار الضروري للحفاظ على وضع الموازنة العامة والمواءمة بين الإيرادات والنفقات.. تلافياً لعدم اللجوء إلى

● بداية دولة رئيس الوزراء: ابى العام ٢٠٠٨ أن يمر دون أن يسجل جريمة جديدة للكيان الصهيوني بشن إسرائيل حرباً حقيقية ضد قطاع غزة حصدت أرواح المئات من الشهداء والرحى.. كيف تقارن معاليكم هذا الحدث الذي طغى على كل الأحداث؟

رئيس الوزراء: العدوان البربري والمجازر الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني في غزة تعتبر من جرائم الحرب التي توجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسئوليته لمعالجة مرتكبي أعمال الإبادة التي تهر الضمير الإنساني.

فما يحدث في غزة وغيرها من المدن الفلسطينية تأكيد واضح أن الكيان الإسرائيلي الغاصب لا يريد سلاماً إنما يمارس حرب إبادة وتهجير.

وقد دعونا في اليمن مراراً وتكراراً إلى ضرورة لم الشمل الفلسطيني وتوحيد الصف الوطني لمواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية.. كما حذرنا من خطورة استمرار الانقسام الفلسطيني وتفاقم الخلافات الداخلية على الساحة الفلسطينية لما له من آثار أضرها العدوان الإسرائيلي الضاع على قطاع غزة.

وقد جاء الموقف الشجاع لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة بمشاركة حركة فتح وحساس والقبعادات الفلسطينية العاملة.. من أجل أنجاح المصالح الوطنية الفلسطينية ورفع الحصار الجائر عن قطاع غزة، ودعم الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وسلط عواصف الأزمات الخارجية والداخلية والكوارث الطبيعية كيف يقيم دولة الدكتور أداء حكومته للفترة الماضية.. سواء في مجال مواجهة تلك التحديات أو تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في سياق البرنامج الحكومي؟ ماذا نعد وما الذي لا يزال في طور التنفيذ؟

رئيس الوزراء: لقد تقدمت الحكومة بتقرير شامل إلى اجتماع الدورة الاستثنائية المعقّدة مؤخراً للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام تضمن مجمل البرامج والسياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية بدرجة أساسية.. وكذا مواصلة عملية الإصلاحات السياسية والقضائية والإدارية وإعادة الهيكلة ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية في الإجراءات الحكومية.. والحكومة تنطلق في عملها من مسئوليتها الوطنية وترجمة مضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية محاولين قدر المستطاع أن تكون مبادرين لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تواجه الوطن سواء تلك المرتبطة بالأوضاع الداخلية والتي يسعى البعض إلى استغلالها على نحو سني يمس الاستقرار والسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية.. أو أهداف حزبية وشخصية ضيقة.

لذلك فإن الحكومة تعمل جاهدة لتجاوز تلك التحديات ولاسيما خلال المرحلة الراهنة والمتعلقة بمواجهة تداعيات الأزمة المالية وانعكاساتها المباشرة على الاقتصاد الوطني والمتضمنة في تدني أسعار النفط الخام إلى مستوى أثر بشكل كبير على وضع الموازنة العامة للدولة التي تعتمد في إيراداتها على نحو (٧٥%) على هذا المورد.. الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات للتحفيف من آثار هذه الأزمة ومنها ترشيد الإنفاق العام وتطوير الية تحصيل الإيرادات غير النفطية وفي المقدمة الضريبية والجمركية.. إلى جانب إقرار رفع الدعم عن مصانع الأسمنت ومصانع أخرى فيما يخص النيزل والتي تثبت عدم استفادة المواطن من الدعم الموجه لها.. إلى غير ذلك من الإجراءات الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمة المالية على القطاع المصرفي.

أما ما يتعلق بالبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية فكما تعلمون الحكومة وضعت برنامجها العام كأداة تنفيذية لبرنامج الرئيس وتم التركيز من قبل الحكومة على الأولويات في البرنامج والتركيز على ترجمة السياسات العامة التي تضمنتها محاوره الرئيسية في مختلف المجالات وبما يتناسب مع فترة الحكومة الحالية المحددة بعامين.. ووفقاً

الاستقرار الذي تنعم به اليمن لا يقارن بحجم المخاطر التي يواجهها المستثمرون في الدول الأخرى

قوى خارجية لا يروقها أمن واستقرار اليمن وتجنّد الحاقدين لتنفيذ مشاريعها التخريبية



رئيس الوزراء: جاء هذا القرار ليواكب المتغيرات الكبيرة في أسعار النفط الخام الذي تعتمد عليه الموازنة العامة للدولة بنسبة (٧٥%) تقريباً.. وكانت المادة السابعة من قانون ربط الموازنة العامة

قيادات المشترك بحاجة إلى فريق إنقاذ ينتشلها

الأحزاب التي لم تتفق على أسماء ممثلها في لجنة